١٩٨١، حين وقّع لبنان، بالوكالة عن منظمة التحرير، اتفاقاً لوقف اطلاق النار مع اسرائيل. ولذا تولى الاسرائيليون والحكام العرب، وخلفهم الولايات المتحدة، مسألة «حل المشكلة اللبنانية». ووضح لاحقاً أن الغاية هي **حل مسألة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان**، وليس حل المشكلة اللبنانية. وكان عرفات على حق حين قال، بعد ابعاده من دمشق: «بأي كلمة غير كلمة مؤامرة يمكن لأحد ان يصف هذه العملية العربية المنظمة بكل حرص وبشكل مدروس والموجهة نحو تشويه سمعتنا وصورتنا وإلحاق الضرر بمؤسساتنا وهيبتنا»[١٥].

وعندما تفاوض الرئيس المصري أنور السادات مع الاسرائيليين حول «السلام الشامل، العادل والدائم» طرح مشروعاً في خطابه امام الكنيست الاسرائيلي تضمن النقاط التالية:

«اولاً: انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت في العام ١٩٦٧.

«ثانياً: تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في اقامة دولته.

«ثالثاً: حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل **حدودها** [التشديد من عندنا] الآمنة والمضمونة.

«رابعاً: تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات بينها طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة... وحل الخلافات بينها بالوسائل السلمية.

«خامساً: انهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة»[١٦].

وحين توصل الى اتفاق معهم (اتفاق كامب ديفيد) اكتفى باستعادة الأراضي المصرية، وباتفاق حول الحكم الذاتي للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، اختلف الجانبان، المصري والاسرائيلي، لاحقاً حول تفسير نصوصه. ويبدو انه أعد فقط على هامش الاتفاق الأساسي (السلام بين مصر واسرائيل) للتغطية عليه. لماذا لم يصر السادات على استعادة أراضي قطاع غزة، على الأقل، كإصراره على استعادة سيناء، والقطاع كان خاضعاً للادارة المصرية قبل العام ١٩٦٧؟ اليس القطاع أرضاً محتلة في العام ١٩٦٧؟ مُرّة في الحلق الاجابة.

يورد ألن هارت في كتابه «عرفات ارهابي أم صانع سلام؟» ان الرئيس المصري أنور السادات كان «مع حلول شهر تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٧١... على اتصال سري مع [هنري] كيسنجر، وكان يعرف ما فيه الكفاية عن سياسة كيسنجر وتفكيره، مما جعله يعتقد ويتأكد من ان التوصل الى صفقة مع اميركا كيسنجر بات أمراً ممكناً. فإذا ما طرد السادات المستشارين السوفيات من مصر، فإن كيسنجر سيكافئه بإعادة سيناء إليه مقابل توقيعه على سلام منفصل مع اسرائيل»[١٧]. والعام ١٩٧١ كان «عام الحسم» بالنسبة للسادات في حينه، لكن حساباته لم تتطابق مع الواقع آنذاك، فتدحرج «عام الحسم» عاماً فعاماً، الى العام ١٩٧٧، عام الزيارة.

فهل القضية الفلسطينية كانت وما زالت مجرد ورقة ضغط على اسرائيل للحصول على تنازلات منها على الجبهات العربية الأخرى؟

الاجابة على هذا السؤال معقدة. فالقرار السياسي في نظم الحكم العربية القائمة لا يخضع لما هو متعارف عليه في اسس اتخاذ القرارات في دول العالم الأخرى (معظم الحكام العرب وصلوا إلى السلطة باستخدام وسيلتي المؤامرة والقوة). ولذا، يحاط الأمر (اتخاذ